

## دور المقاولاتية الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة المحلية بين الواقع والتحديات The Role of Green Entrepreneurship in Achieving Local Sustainable Development Between Reality and Challenges



زينة مقداد\*

<sup>1</sup>جامعة الدكتور الطاهر مولاي - سعيدة - ، (الجزائر)

[zina.mokdad@univ-saida.dz](mailto:zina.mokdad@univ-saida.dz)

(mokdad.zina@gmail.com)

تاريخ النشر: 2023/12/28

تاريخ القبول للنشر: 2023/11/28

تاريخ الاستلام: 1131/07

**ملخص:** تعتبر المقاولاتية الخضراء من أهم الأدوات المعتمد عليها لتحقيق التحول نحو الاقتصاد الأخضر؛ وذلك باعتبارها مشاريع تقوم على الإبداع وتكون صديقة للبيئة إذ تهدف إلى تحقيق غايات اقتصادية بالدرجة الأولى لكن مع ضمان عدم المساس بالبيئة أو المجتمع. وعليه أصبح تبني المقاولاتية الخضراء أمر حتمي لا بد منه، لما له من آثار إيجابية في خلق بيئة نظيفة، ولما لها من دور مهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الركائز المهمة التي تعتمد عليها. ولقد بذلت الجزائر وكغيرها من الدول العديد من الجهود لتشجيع المقاولاتية الخضراء على المستوى المحلي، في المقابل توجد العديد من الرهانات والتحديات والعوائق التي تواجه المقاولين الخضر والتي لا يُستهان بها والمركزة أساسا في مجملها على الصعوبات المالية والسوقية بالإضافة إلى صعوبات أخرى لا تقل أهمية.

**الكلمات المفتاحية:** المقاولاتية الخضراء، المقاولاتية البيئية، المقاول الأخضر، البيئة، التنمية المستدامة.

**Abstract:** Green entrepreneurship is one of the most important tools relied on to achieve the transition towards a green economy, This is because these projects are based on creativity and are environmentally friendly, as they aim to achieve economic goals in the first place, but while ensuring that the environment or society is not harmed. Therefore, the adoption of green entrepreneurship has become an imperative and must, because of its positive effects in creating a clean environment, and because of its important role in achieving sustainable development through the important pillars on which it relies. Algeria, like other countries, has made many efforts to encourage green entrepreneurship at the local level. On the other hand, there are many bets, challenges and obstacles facing green entrepreneurs, which are not insignificant and based mainly on financial and market difficulties, in addition to other difficulties that are no less important.

**key words:** green entrepreneurship, environmental entrepreneurship, green entrepreneur, environment, sustainable development.

\*المؤلف المراسل: زينة مقداد

مقدمة:

لقد اقتصر الفكر التنموي التقليدي على تطوير وإنعاش مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية دون الأخذ بعين الاعتبار الأجيال المستقبلية، لكن سرعان ما برزت فكرة التنمية المستدامة في مؤتمر ريو دي جانيرو سنة 1992 والتي تنبني على فكرة تهيئة المتطلبات الأساسية للجيل الحاضر دون أن يكون هناك إخلال بالمحيط الحيوي على أن يهيء للأجيال القادمة متطلباتهم، فهي تأخذ في الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والبيئية إلى جانب الأبعاد الاقتصادية لحسن استغلال الموارد المتاحة لتلبية حاجيات الأفراد مع الاحتفاظ بحق الأجيال القادمة.

وعليه أصبحت الاستدامة في عصرنا منهجا للتنمية ومحل اهتمام كل الدول ومن بينها الجزائر التي كرست العديد من الآليات والسبل لتحقيقها على المستوى المحلي خاصة، ويعتبر أهم تلك الآليات على الإطلاق بروز مفهوم الاقتصاد الأخضر والتوجه نحوه باعتباره نشاط اقتصادي صديق للبيئة والذي ارتبط بمفهوم التنمية المستدامة كونه يسهل تحقيق التكامل بين أبعادها البيئية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية والتقنية.

فيعتبر التحول نحو الاقتصاد الأخضر من أسعى الأهداف التي تسعى الحكومات والدول إلى تحقيقه، وفي ظل الاشتراطات العالمية الجديدة المتعلقة بتوفير بيئة سليمة خالية من التلوث، فإن هذا التوجه لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق إيجاد مشاريع تقوم على الابتكار والإبداع تكون صديقة للبيئة من خلال تقديم الحلول المستديمة للمشاكل المرتبطة بالأبعاد الرئيسية للتنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، هذه المشاريع تتجسد في إطار المقاولاتية الخضراء التي تعتبر أحد أهم الأدوات المعتمد عليها لتحقيق التحول نحو الاقتصاد الأخضر حيث اعتبرتها الحكومات الورقة الرابحة وطوق النجاة لاقتصادها.

فالمقاولات الخضراء هي مقاولات صديقة للبيئة، وتعرف بأنها زيادة الأعمال التي تهدف إلى إبداع وتنفيذ حلول للمشاكل البيئية وتعزيز التغيير الاجتماعي حتى لا تتضرر البيئة، وهي من أهم المجالات الاستثمارية التي تدعم التنمية المستدامة إذ تهدف إلى تحقيق غايات اقتصادية بالدرجة الأولى لكن مع ضمان عدم المساس بالبيئة أو المجتمع. وبذلك فإن المقاولات الخضراء لها أهمية كبيرة دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع وجعله محل بحثنا، حيث تبرز تلك الأهمية خصوصا على المستوى المحلي في إطار مساعي الجماعات الإقليمية الدؤوبة نحو تحقيق التنمية المستدامة، فهي تحمل فرصا غير محدودة لإنشاء المؤسسات التي لها دور مباشر في تفعيل التنمية المستدامة من حيث البعد الاقتصادي والبيئي والاجتماعي ونجاحها من خلال رفع مستوى الإنتاجية ورفع جودة الإنتاج وتنويعه في جميع النشاطات، وخلق فرص عمل جديدة كما أنها تساهم في إنتاج نظيف من خلال الالتزام بالقوانين البيئية وكذا التقليل من النفايات وغيرها من المحاسن التي تحققها المقاولاتية الخضراء، لذلك فإنه وعيا من الجزائر بهذه الأهمية حاولت الارتقاء بالعمل المقاولاتي المؤسساتي خصوصا على المستوى المحلي، فبذلت العديد من الجهود ونظمت العديد من الفعاليات لتشجيع المقاولاتية الخضراء على المستوى المحلي، في المقابل توجد العديد من

الرهانات والتحديات والعوائق التي تواجه المقاولين الأخضر ولا يُستهان بها، والتي تتركز أساسا في مجملها في الصعوبات المالية والسوقية بالإضافة إلى صعوبات أخرى لا تقل أهمية.

ومن هنا تثار إشكالية جوهرية حول: كيف يمكن أن تحقق مشاريع المقاولاتية الخضراء أبعاد التنمية المستدامة المحلية في ظل واقع أداؤها الاقتصادي والتحديات التي تعترضها؟ وللإجابة على هذه الإشكالية والإحاطة بجميع جوانبها تم الاعتماد على مناهج تتطلبها الدراسات القانونية وتمثل في المنهج الوصفي الذي يقوم على الوصف الدقيق لجميع المعلومات المتعلقة بالموضوع، والربط بين الأسباب والنتائج وذلك لمحاولة تفسيرها قصد الوصول إلى حل للإشكالية، والمنهج التحليلي وذلك بتحليل مفردات هذا الموضوع وكذلك النصوص القانونية التي لها صلة به وتحليل مضمونها والإجابة على الإشكاليات التي تثيرها.

كما تتطلب الإجابة على الإشكالية وضع بعض الفرضيات التي تعتبر منطلقا لتعميق الدراسة تتمثل فيما يلي:

- يعتبر دعم دولة الجزائر لأصحاب المشاريع والشركات الخضراء من خلال المقاولاتية الخضراء، ركيزة أساسية وعاملا جوهريا في استراتيجيتها لتحقيق التنمية المحلية المستدامة.
- جهود دولة الجزائر الدؤوبة والمستمرة والمتواصلة في الارتقاء بالعمل المقاولاتي الأخضر من خلال المبادرات العديدة التي أطلقتها لدعم وترقية وتشجيع المشاريع الخضراء يعتبر عاملا مهما لتحقيق التنمية المحلية المستدامة.
- الجهود المبذولة من قبل الدولة لترقية العمل المقاولاتي الأخضر في إطار التنمية المحلية المستدامة مازالت متأخرة عن إيصال العمل المقاولاتي الأخضر للمستوى المطلوب نتيجة للمعوقات والتحديات أو الرهانات التي تعترضها والتي من أهمها المعوقات الاقتصادية والمالية.

ومن هنا فإنه تتمثل أهداف هذه الدراسة في: تسليط الضوء على الإطار المفاهيمي للمقاولاتية الخضراء كأساس للتحويل نحو الاقتصاد الأخضر للمحافظة على البيئة، وبيان ركائزها وكذا دورها في تحقيق التنمية المستدامة وتحقيق بعدها البيئي خاصة. كما تهدف إلى إبراز واقع المقاولاتية الخضراء في الجزائر والإمام بمختلف الجهود والمساعي التي تبذلها الدولة لترقية العمل المقاولاتي الأخضر وفي المقابل الإمام بمختلف التحديات والرهانات التي تعيقها في الارتقاء بالمقاولاتية الخضراء ومحاولة اقتراح حلول لها.

وعلى ضوء ما تقدم ويهدف الإجابة على الإشكالية المطروحة والإحاطة بجميع جوانبها، ولإثبات أو نفي الفرضيات التي سبق طرحها، ويهدف الإمام بكل ما يفيد في تفصيل وتوضيح دور المقاولاتية الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة المحلية بين الواقع والتحديات، تم تقسيم هذه الدراسة إلى مبحثين: حيث حُصص المبحث الأول لدراسة ماهية المقاولاتية الخضراء من خلال التطرق إلى مفهوم المقاولاتية الخضراء

ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، وُحُصَّ المبحث الثاني لدراسة تجربة الجزائر في مجال المقاولاتية الخضراء ورهاناتها وذلك من خلال التطرق إلى واقع المقاولاتية الخضراء ورهاناتها ومعوقاتهما في الجزائر.

### المبحث الأول: ماهية المقاولاتية الخضراء

تعتبر ظاهرة المقاولاتية إحدى التحديات الهامة التي رافقت ظهور الثورة الصناعية لمساهمتها الفاعلة في التنمية الاقتصادية الشاملة في جميع البلدان. لكن السعي وراء المتطلب الأول المتمثل في رفع الأداء الاقتصادي لا يؤدي بالضرورة إلى رفاه مجتمع والتقدم الاقتصادي والاجتماعي إذا ساهم في تدمير البيئة، لذا تظهر المقاولاتية الخضراء باعتبارها مشاريع صديقة للبيئة لأنها تقوم على فكرة الإنتاج مع التقليل من مخاطر التلوث وانبعاثات الكربون في آن واحد كحل وانعكاس للرغبة في بناء اقتصاد أخضر مبني على قواعد اقتصادية وبيئية جديدة هذا ما يجعل المقاولاتية الخضراء تتحد مع التنمية المستدامة في مبادئها ما يحمل المقاول الأخضر مسؤولية ادراك وتنفيذ دوره الاقتصادي والبيئي. لذلك أضحت المقاولاتية الخضراء محط اهتمام علماء الاقتصاد وأصحاب الأعمال والمشاريع وكذا محط اهتمام الحكومات التي تنهت لضرورة توجيه البحث العلمي لدراسة هذه الظاهرة وتطويرها، وعليه سنتناول من خلال هذا المحور إلى مفهوم المقاولاتية الخضراء (المطلب الأول) ثم دور المقاولاتية الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة (المطلب الثاني).

#### المطلب الأول: مفهوم المقاولاتية الخضراء

المقاولاتية منذ القدم تستخدم للدلالة على المبدعين والمبتكرين في شتى المجالات، وحديثا تبلور مفهوم جديد للمقاول في إطار سعي الدول لتحقيق التنمية المستدامة والتقليل من التأثيرات السلبية على البيئة وتجسد هذا المفهوم الجديد في المقاولاتية الخضراء حيث هناك العديد من المصطلحات الأخرى التي تدل عليها كالمقاول البيئية أو الإيكولوجية أو المستدامة وهي تختلف عن مفهوم المقاولاتية التقليدية إذ لها خصائص تميزها وركائز تعتمد عليها.

وعليه سنحدد مفهوم المقاولاتية الخضراء من خلال تحديد تعريفها وتمييزها عن المقاولاتية التقليدية (كفرع أول)، وإبراز خصائصها وتحديد ركائزها (كفرع ثاني).

#### الفرع الأول: تعريف المقاولاتية الخضراء وتمييزها عن المقاولاتية التقليدية

لإبراز مفهوم المقاولاتية الخضراء لابد من تعريفها خصوصا باعتبارها مفهوم حديث مازال في مهد الدراسة إذ يواجه المقاولين الخضر معضلة في معرفة متى تكون المشاريع خضراء، ويزيد من تحديد مفهومها تمييزها عن مفهوم المقاولاتية التقليدية وهذا ما سنتناوله فيما يلي:

#### أولا: تعريف المقاولاتية الخضراء

يعتبر مصطلح المقاولاتية أو الريادية أو ريادة الأعمال من المصطلحات الاقتصادية التي لم تلق تحديدا موحدًا لمفهومها، وأثارت الكثير من النقاش في أوساط الباحثين والاقتصاديين باعتبارها ظاهرة معقدة وغير متجانسة، واستخدمت أول مرة في أوائل القرن 16 في اللغة الفرنسية حيث كانت تعني المخاطرة التي كانت تلازم العمليات العسكرية، ويعد "ريتشارد كونتيون أول من استخدم هذا المصطلح في

الميدان الاقتصادي حيث ربط المقاولاتية بالتاجر الذي يقوم باقتناء السلع بسعر معلوم ليبيعها مستقبلا بسعر مجهول متحملا المخاطر. ليتوالى لاحقا الاهتمام بحقل المقاولاتية من قبل المفكرين محاولين إعطاء مفهوم لها حيث عرفها كل حسب ميوله ووجهة نظره، وتم التوصل إلى تعريف جامع للمقاولاتية بأنها، سلوك يسلكه الفرد يتوج بإنشاء مؤسسة بعد المرور بعدة مراحل من خلال اكتشاف الفرص واستغلالها ومواجهة المخاطر بغرض خلق الثروة (بوعافية بوبكر، 2021/2022، الصفحات 2-5).

وعليه فإن المقاولاتية ظاهرة قديمة حديثة متجددة تحمل في طياتها معاني ورموز خيرة، فمنذ فجر التاريخ وهي تستخدم للدلالة على المبدعين والمبتكرين في شتى المجالات وعلى انجازاتهم المتعددة. ولقد حازت على اهتمام العلماء في في الحقوق العلمية المختلفة. ( بن خديجة منصف؛ عبید وهيبة، 2019، صفحة 103)

أما بالنسبة للجزائر فنجد أن المشرع الجزائري قد عرف المقاولاتية في المادة 549 من القانون المدني (الأمر 75-58 يتضمن القانون المدني المعدل والمتمم، 1975) بأنها: " عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين أن يضع شيئا أو أن يؤدي عملا مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر".

كما عرفت على أنها استخدام وسائل الإنتاج في منظمة دائمة أسست على نشأة مادية، فالعمل يعتبر تجاريا إذا كان يتم على شكل مشروع، وهو موضوع يعتمد على فكرتين أساسيتين هما: التكرار والتنظيم. (عمري حدة، 2022، صفحة 280).

وفي أواخر الثمانينات وبداية التسعينات بدء مجالا آخر للمقاولاتية في النمو وهو ما يعرف بالمقاولاتية الخضراء أو المقاولاتية البيئية أو المقاولاتية الصديقة للبيئة أو المقاولاتية الإيكولوجية أو المقاولاتية المستدامة أو ريادة الأعمال الخضراء حيث أنها كلها مصطلحات تعبر عن مفهوم واحد مرتبط بالبيئة وهي في عمومها تهدف إلى تقليل التأثيرات السلبية على البيئة.

فعلى الرغم من كون مفهوم المقاولاتية بالمعنى العام حديث من حيث التناول الأكاديمي إلا أنه ككيان موجود بوجود الثورة الصناعية، لذلك تضرب المقاولاتية الخضراء بجذورها إلى بدايات الاهتمام بالبيئة، بُعيد الثورة الصناعية في أوروبا وما نتج عنها من تدهور بيئي ناتج عن النشاطات الصناعية للمصانع الكبرى الذي أدت إلى تلوث الهواء والمياه مما انعكس سلبا على الصحة العمومية لسكان تلك المدن في المقام الأول، مما ولد حالة من الاستنكار اتجاه هذه الوضعية الصحية وبدأت المطالبة باتخاذ إجراءات ضد المتسببين فيها. (براهيمي صباح، 2020، الصفحات 89-90).

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من النمو السريع في المجال العام للدراسات الخضراء على مفهوم المقاولاتية الخضراء، إلا أن هذه الأخيرة كمجال للدراسة مازالت في مهدها، إذ يواجه المقاولين الخضر معضلة في تحديد المشاريع التي تشكل مقاولاتية خضراء لذلك حاول الباحثين في مناسبات مختلفة تعريفها أو وصفها لتسهيل الفهم ومع ذلك لم يتفقوا على تعريف محدد وثابت لها. (عمري حدة، 2022، صفحة 281).

وعليه لا بد من إعطاء مفهوم واضح للمشاريع المقاولاتية الخضراء قبل تطبيق أي إستراتيجية تتعلق بهذه الظاهرة في عالمنا خاصة، حيث أن نشر هذه الثقافة يتطلب جهدا كبيرا وعمليات متواصلة تشارك فيها جميع المنظمات المهنية والعلمية.

وكانت أول محاولة لتعريف المقاولاتية الخضراء في سنة 1990 في كتاب المقاول الأخضر للمؤلف "غوستاف بارل" حيث عرفها على أنها: "الفرص الاستثمارية التي تحمي الأرض وتصنع الاموال"، وكان تعريفها أقرب إلى الأخلاق منه إلى الواقع، حيث ذهب أن المقاولاتية الخضراء تتحمل المسؤولية لخلق العالم الذي نحلم به، وجاء بعده "روبرت هال" وقدم تعريفا أكثر واقعية حيث ذهب أنها نظام يغير الأعمال الاجتماعية والبيئية من خلال ابتكارات مهمة، حيث فرق بين المقاولات التجارية الخضراء التي تهدف إلى تحقيق أقصى قدر من المكاسب الشخصية، من خلال اقتناص الفرص الخضراء سواء المنتجات أو العمليات، والمقاولات الاجتماعية الخضراء والتي تسعى إلى الترويج لأفكار ومنتجات أو تقنيات خضراء صديقة للبيئة وتحويلها إلى مشاريع تجارية قابلة للتطبيق (براهيمي صباح، 2020، صفحة 88).

وعليه يمكن تعريف المقاولاتية الخضراء من الناحية البيئية على أنها: اكتشاف وتقييم واستغلال الفرص الاقتصادية الموجودة ضمن إخفاقات السوق المتعلقة بالبيئة، كما أنها تهدف إلى إقامة مشاريع جديدة ذات تركيبة تتكون من الممارسات والقيم التجارية الصديقة للبيئة، وهذا التعريف يتفق عليه الكثير من الكتاب والباحثين لاحتوائه على مبدئين أساسيين هما: المقاولاتية والالتزام البيئي، وتوصف أعمال المقاولاتية الخضراء أنها الأعمال التي تسعى إلى التأثير إيجابا على المجتمع، الاقتصاد والبيئة، وعليه فمفهوم المقاولاتية الخضراء مستمد من المزيج الرئيسي لخصائص المقاولاتية نفسها، الابتكار، المخاطرة، العلامة التجارية الجديدة والمشاركة الإيكولوجية والاجتماعية وهي أيضا عملية تحديد واكتشاف الاحتمالات الاقتصادية من أجل إصلاح الفشل البيئي. (بوقريط رشيدة؛ سايبى صندرة، 2021، صفحة 3).

وانطلاقا من هذه الرؤية فإن المقاولاتية الخضراء هي نشاط اقتصادي تؤثر منتجاته بشكل ايجابي على البيئة والمجتمع في آن واحد ويمكن أن يكون التأثير نتيجة: تقديم منتجات أو خدمات يؤدي استهلاكها إلى تغيير سلوك المستهلك وتقليل التأثير السلبي على البيئة، تحقيق الأهداف البيئية والاقتصادية للمقولة، تقديم حلول ايكولوجية مبتكرة للمشاكل المرتبطة بإنتاج واستهلاك المنتجات والخدمات، تطوير نماذج الأعمال التي تؤدي عند تطبيقها للاستخدام إلى تنمية اقتصادية مستدامة، اكتشاف إمكانيات جديدة في السوق تتعلق بالطلب وطريقة عيش جديدة للمجتمع، القضاء على الفقر وعدم المساواة في المجتمع، العمل اللائق والأمن لأفراد المجتمع، خلق فرص عمل جديدة من حيث العدد والطبيعة (الوظائف الخضراء)، (GovernovaTatiana, 2015, pp. 321-323).

ثانيا: تمييز المقاولاتية الخضراء عن المقاولاتية التقليدية

تختلف المقاولاتية الخضراء عن المقاولاتية التقليدية من حيث منطلق خلق القيمة، فإذا كان الدافع الرئيسي لريادة الأعمال التقليدية هو خلق القيمة الاقتصادية، هذا ما يساهم في النمو

الاقتصادي وتطوير الاقتصاديات المحلية وتحقيق التنمية الإقليمية، أما زيادة الأعمال الخضراء فإنها تهدف إلى تقليل تأثير الأعمال على البيئة الطبيعية وبذلك مراعاة البعد البيئي للاستدامة، وبهذا فإن الجانب الاقتصادي في هذا الإطار يعتبر وسيلة لتحقيق قيم أخرى غير القيمة الاقتصادية، وذلك على المستويين البيئي والاجتماعي. وعليه فإنه إذا كان هدف رواد الأعمال التقليدية هو مجرد إطلاق منتجات صديقة للبيئة وخدمات لسوق متخصص، للقضاء على الضرر اللاحق بالبيئة الطبيعية أو التخفيف من شدته فقط ليكونوا في مستوى تطلعات المستهلكين الذين يطلبون المزيد من المنتجات الخضراء، فإن رواد الأعمال الخضراء لديهم دوافع أوسع من ذلك بإبداع وتنفيذ حلول للمشاكل البيئية وتعزيز التغيير الاجتماعي حتى لا تتضرر البيئة (عمري حدة، 2022، الصفحات 282-283).

### الفرع الثاني: خصائص المقاولاتية الخضراء وركائزها

تتمتع المقاولاتية الخضراء بجملة من الخصائص التي تميزها عن باقي الظواهر الاقتصادية، والتي تستمدتها أساساً من مفهوم المقاولاتية عموماً بالإضافة إلى بعض الخصائص المتعلقة بصفة اللون الأخضر المتصل بالبيئة، هذه الخصائص تميزها وتمنحها أبعاداً أو عناصر أو ركائز خاصة بها. وهذا ما سنبينه فيما يلي:

#### أولاً: خصائص المقاولاتية الخضراء

إن مفهوم المقاولاتية الخضراء مفهوم مركب من مفهومي المقاولاتية والبيئة ممثلة باللون الأخضر والمفهوم المركب غالباً ما يأخذ خصائصه الأساسية من المفهوم الأول الداخل في تركيبه إضافة إلى خصائص ثانوية من المفهوم الثاني والتي غالباً ما يكون دورها تمييزها عن المفاهيم المشابهة التي تنتمي إلى نفس العائلة، لذلك فإن مفهوم المقاولاتية الخضراء يأخذ خصائصه البنائية الأساسية من مفهوم المقاولاتية مع لمسات مميزة من المفهوم الثاني وهو البيئة بصفة اللون الأخضر، لذلك فخصائص ومرتكزات المقاولاتية الخضراء ليست بعيدة عن خصائص المقاولاتية بشكل عام وإنما الفرق نابع من اللامسات المميزة من مفهوم البيئة. (براهيمي صباح، 2020، صفحة 92).

وعليه فإنه بالإضافة إلى الخصائص العامة للمقاولاتية بشكل عام والتي تميزها عن الظواهر الاقتصادية الأخرى والمتمثلة في: (بوعافية بوبكر، 2021/2022، صفحة 10) السرعة حيث تستجيب بسرعة لعملية الإبداع ولها القدرة على قابلية التغيير أي لها قابلية الاستجابة السريعة؛ خلق ثروة طائلة ومستمرة في ظل توفر الطموح غير المحدود في زمن قياسي عكس المشاريع العادية؛ المخاطرة وهي ما يبذل الفرد المماثل ليتمكن من جمع تلك الثروة الطائلة، ما يتيح الظفر بالفرص ذات المردود العالي قبل المنافسين؛ الابتكار والإبداع وتحويل تلك الأفكار إلى سلع وخدمات مريحة توجه للمستهلك، حيث أن الابتكار هو الذي يجعل المؤسسة رائدة ويكسبها ميزة عن باقي المؤسسات تتيح لها الاستمرارية وتحقيق الربح.

فإن المقاولاتية الخضراء تتمتع بأربعة خصائص وذلك عندما تنتهج المشروعات المقاولاتية نهج التسويق الأخضر وتتمثل فيما يلي: (عمري حدة، 2022، صفحة 285) إلغاء مفهوم النفايات أو التقليل

منها، بإنتاج منتجات بدون نفايات أو بالحد الأدنى بدلا من كيفية التخلص منها وذلك من خلال رفع كفاءة العمليات الإنتاجية؛ إعادة تشكيل مفهوم المنتج بمواكبة تكنولوجيا الإنتاج لمفهوم الالتزام البيئي، باعتماد الإنتاج بشكل كبير على مواد خام غير ضارة بالبيئة واستهلاك الحد الأدنى منها، وتدوير المنتجات ذاتها بعد انتهاء المستهلك من استخدامها خاصة المعمرة منها، لتعود إلى مصنعها في النهاية حيث يمكن تفكيكها وإعادة تصنيعها مرة أخرى في حلقة مغلقة، أما التغليف فيعتمد كذلك على مواد خام صديقة للبيئة وقابلة للتدوير؛ وضوح العلاقة بين السعر والتكلفة بحيث يكون السعر متناسبا مع القيمة الحقيقية التي يشعر بها المستهلك للمنتج الأخضر، والتي تعكس بدورها القيمة المضافة للمؤسسة؛ جعل التوجه البيئي أمرا مربحا، بحيث أن التسويق الأخضر يشكل فرصة سوقية قد تمنح المؤسسة ميزة تنافسية وربما مستدامة، خاصة مع تنامي الوعي البيئي بين المستهلكين وتحولهم التدريجي إلى مستهلكين خضر، وبالتالي فإن هذا التوجه سيكون مربحا خاصة على المدى الطويل. هذا ما يجعل ركائز المقاولاتية الخضراء تتجلى بوضوح في العنصر الموالي.

#### ثانيا: ركائز المقاولاتية الخضراء

ومن خلال ما سبق عرضه تتضح ركائز أو أبعاد أو عناصر المقاولاتية الخضراء، حيث تتمثل في: المقاول الأخضر، الفكرة الخضراء، نموذج الأعمال الأخضر، الابتكار الأخضر. وستناولها فيما يلي:

#### 1- المقاول الأخضر:

إن المقاولين عموما هم وكلاء التغيير والتجديد في الاقتصاد وهم على هذا النحو عناصر مهمة في الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر. وقد تم تعريف المقاول على أنه المخترع الذي يطبق التغيير داخل الأسواق من خلال تنفيذ توليفات جديدة، ويكون ذلك إما بتقديم سلعة أو نوعية جديدة، أو استحداث طرق إنتاج جديدة، أو فتح سوق جديدة، إيجاد مصادر جديدة لتوريد الموارد، تنفيذ تنظيم جديد للصناعة. وعليه فالمقاول هو الشخص الذي تجعل منه أفعاله التجارية رائدا في العالم الاقتصادي، خاصة عندما تؤدي إلى نمو صناعي أو تقدم تقني، وعند القيام بشيء جديد ومختلف لغرض تكوين ثروة للفرد وإضافة قيمة للمجتمع باكتشاف الفرص واستغلالها. أما المقاول الأخضر فهو مقاول يدمج الجوانب البيئية الاجتماعية والاقتصادية في جوهر مشاريعه، حيث يوفر حلول مبتكرة للسلع والخدمات المنتجة والمستهلكة، والنشاطات التي تساهم في بناء الاقتصاد الأخضر. أو هو الشخص الذي يبدأ ويدير مشروعا منظما مصمما ليكون أخضرا في منتجاته وعملياته منذ اللحظة الأولى التي يتم فيها إعداده. (بوقريط، رشيدة؛ سايبى صندرة، 2021، الصفحات 3-4).

وعليه فإن المقاول الأخضر يتمتع بخصائص المقاول عموما بأنه طموح، مستقل، لديه البصيرة أي القدرة الكبيرة على فهم الأشياء وبعد نظري فيكتشف ما لا يظهر لعامة الناس، واقعي يطبق أفكاره في البيئة التي يعيش فيها، لديه قابلية التعلم وسرعة البديهة، مثابر وقوي الشخصية، لديه قدرة الإقناع ومتطلع للمستقبل (بوعافية بوبكر، 2021/2022، الصفحات 14-15). وكذلك يكون مبادر، مبتكر،



ويتمتع بروح المخاطرة، بالإضافة إلى ذلك يتمتع بروح المسؤولية البيئية من خلال اقتراح أو تطبيق مشاريع اقتصادية تقدم منتجات صديقة للبيئة أو تقوم على عمليات وتقنيات تحمي البيئة وتقلل الأضرار الناجمة عنها إلى أقصى حد ممكن (معزوز زكية؛ سعود وسيلة، 2022، صفحة 82). وبالتالي يمكن اعتبار رواد الأعمال الصديقين على أنهم يحلون المشكلات البيئية ويعملون أيضا كعوامل تغيير اجتماعي لتغيير الممارسات وعادات الاستهلاك في المجتمع.

والمقاولين الخضر على عدة أنواع تختلف باختلاف الأساس الذي يعتمد عليه في التصنيف، فعلى أساس الدوافع التي يتصرفون بناء عليها هناك مقاولون خضر مدفوعون بالاستدامة والأعمال التجارية هي وسيلتهم لتحقيق ذلك فهم يركزون على الحفاظ على البيئة أكثر من تحقيق الربح، ومقاولون خضر مدفوعون بالفرص، وهم يهدفون إلى بناء مشروع تجاري مناسب واستخدام الاستدامة كفرصة تجارية لكسب الأرباح أي رواد الأعمال الخضراء الموجهة لجني الأرباح من خلال منظور بيئي، رواد الأعمال أو مقاولين خضر ثلاثية التوجه/الأبعاد التي تركز على الجوانب البيئية والاجتماعية والمالية (عمري حدة، 2022، الصفحات 286-287).

## 2- الفكرة الخضراء:

وهي الفكرة الإبداعية والواقعية وهي الأساس الناجح للانطلاق في العمل المقاولاتي الأخضر، وتتعلق "الفكرة الخضراء" بتصور منتج أخضر من حيث خصائصه أو أساليب توزيعه أو مواده الأولية، بحيث تشكل هذه الفكرة فرصة استثمارية حقيقية في السوق وتُشبع حاجات فعلية لدى الزبائن بشكل يحمي البيئة (معزوز زكية؛ سعود وسيلة، 2022، صفحة 82).

## 3- الابتكار الأخضر:

هناك العديد من المصطلحات للتعبير عن الابتكار الأخضر مثل الابتكار البيئي، الابتكار الإيكولوجي، التكنولوجيات البيئية، التقنيات الخضراء والتكنولوجيات الخضراء...، وهي تستخدم بشكل متبادل لأنها تتعلق بذات الموضوع (بوقريط رشيدة؛ سايبى صندرة، 2021، صفحة 5).

وهو القدرة على تقديم منتجات أو عمليات جديدة توفر قيمة للزبائن وللمنظمة، ولكنها تقلل بشكل كبير من التأثيرات البيئية (براهيمي صباح، 2020، صفحة 96).

## 4- نموذج الأعمال الأخضر:

هي نماذج أعمال تدعم تطوير المنتجات والخدمات والأنظمة ذات الفوائد البيئية، وتقلل من استخدام الموارد وطرح النفايات، تكون مجدية اقتصاديا، ولها تأثير بيئي أقل من نماذج الأعمال التقليدية (براهيمي صباح، 2020، صفحة 94). وهي تنقسم إلى نموذجين، نموذج الحوافز الذي يشمل أنظمة المبيعات الوظيفية أو خدمات المنتج التي تكون صديقة للبيئة، ونموذج دورة الحياة والذي ينقسم إلى

فئات بحسب مراحل ومقدار سلسلة القيمة – جزء منها أو كلها من مرحلة ما قبل الإنتاج وكذلك التخلص من المنتج وإعادة الاستخدام- (معزوز زكية؛ سعود وسيلة، 2022، صفحة 82).

5- التصنيع الأخضر:

ويشير إلى عملية صنع منتجات سليمة من الناحية البيئية عبر تصاميم العمليات الإنتاجية وتنفيذها بشكل كفؤ. إذ يعرف التصنيع الأخضر بأنه التحسس لمختلف القضايا البيئية وأخذها بعين الاعتبار عند القيام بالعمليات الإنتاجية. كما يعتمد على مجموعة من الأسس المتمثلة في: جعل المنتجات قابلة للتدوير؛ استعمال مواد معادة من خلال جمع ومعالجة ما يتبقى من المنتجات بعد استعمالها في العملية التصنيعية؛ استعمال مواد أولية سليمة من الناحية البيئية بدراسة خصائص مكونات المواد الأولية أو استبدال المواد المضرة من الناحية البيئية؛ استعمال طاقة أقل بتقليل الطاقة المستخدمة في العملية الإنتاجية والتي يستعملها المنتج؛ استخدام مواد أقل بتخفيض المواد المستخدمة في المنتجات (بوقريط رشيدة؛ سايبى صندرة، 2021، الصفحات 6-7).

#### المطلب الثاني: دور المقاولاتية الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة

إن العامل الرئيسي لتنمية أي بلد ليس المال أو التكنولوجيا، وإنما ذوي الأفكار المقاولاتية الريادية والمبتكرة، فأهم محرك للنمو الاقتصادي هو توفر المقاولين وأصحاب الأفكار الابتكارية المتميزة، وعليه فإنه ينتج عن التوسع في إقامة المشاريع المقاولاتية البيئية الخضراء ودعمها وتهيئة المناخ الملائم لتنميتها وتطويرها آثارا اقتصادية واجتماعية وبيئية مهمة، فكلما كان التوجه نحو هذا النمط مدروسا كلما تضاءلت سلبياته، واكتسبت آثاره الإيجابية مساحات أوسع على الاقتصاد الوطني والمجتمع والبيئة ككل وبذلك يكون لها دورا كبيرا في تعجيل التنمية المستدامة من حيث البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ( بن خديجة منصف؛ عبید وهيبه، 2019، الصفحات 107-108). وعليه سنتناول دور المقاولاتية الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة في بعدها الاقتصادي والاجتماعي (الفرع الأول)، ودور المقاولاتية الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة في بعدها البيئي (الفرع الثاني).

#### الفرع الأول: دور المقاولاتية الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة في بعدها الاقتصادي والاجتماعي:

تستمد المقاولاتية الخضراء أهميتها من أهمية المقاولاتية عموما باعتبارها مفهوما مركبا إذ تأخذ أهميتها من المفهوم الأول الداخول في تركيبها وهي تتمثل فيما يلي: (بوعافية بوبكر، 2021/2022، صفحة 9) التغيير الإيجابي ونقل النشاط إلى وضعية أحسن مما كان عليه وجعله أكثر انسجاما مع البيئة ما يعود بالنفع على المؤسسة والأفراد والمجتمع؛ تكشف الفرص الثمينة وهو ما يبعث على إنشاء العديد من المشاريع ذات القيمة الاقتصادية مما يدفع بتنميته وتطويره؛ كما تعمل على توفير حاجيات المستهلكين وتلبية رغباتهم بكفاءة عالية وهو ما يزيد من ولاء المستهلك ويزيد من رفايته كما أنها تساهم في تغيير ثقافة المجتمع نحو تبني الثقافة المقاولاتية وإقبال الأفراد على إنشاء المشاريع المقاولاتية؛ كما تساهم في الحد من هجرة الأدمغة وأصحاب القدرات والأفكار من خلال إتاحة الفرصة لهم لإنشاء مؤسسات

خاصة بهم وتوظيف أفكارهم بكل حرية في البيئة التي يعيشون فيها؛ كما أنها تدفع بالمؤسسة إلى التطوير والتوسع على الدوام بإنشاء مشاريع جديدة أو استخدام طرق جديدة في الإنتاج أو إنشاء أنشطة ومنتجات جديدة مما يؤدي إلى خلق مناصب شغل جديدة وباستمرار.

كما يؤدي ذلك إلى تنوع الإنتاج نظرا لتباين مجالات إبداع المقاولين في التكنولوجيا أو الصناعة أو الخدمات أو في الأنشطة والوظائف المختلفة للمنظمة مثل التسويق والتوزيع والترويج أو إعادة هيكلة التنظيم أو إدارته أو من خلال مدخل جديد للأعمال أو طريقة جديدة في أداء العمل وهذا ما يزيد من القدرة التنافسية ما يؤدي بدوره إلى إضافة قيمة جديدة للمجتمع؛ تساهم المقاولاتية الخضراء كذلك في نقل أدوات ووسائل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى النامية، أو القيام بإبتكار تكنولوجية جديدة لتحقيق التنمية المستدامة، وإيجاد أسواق جديدة بإيجاد عملاء جدد وخلق طلب وعرض جديدين على المنتج في السوق. كما أنها تحقق مزايا كثيرة في المجتمع فهي ترفع مستوى الناتج القومي والدخل القومي وتساهم في الحد من الفقر والبطالة وترفع مستوى المعيشة ( بن خديجة منصف؛ عبید وهيبة، 2019، الصفحات 108-109). خاصة بالنسبة للمقاولين حيث تحقق لهم أداء مالي ومردودية وربحية جيدة لهم.

#### الفرع الثاني: دور المقاولاتية الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة في بعدها البيئي

إن الحل الاستراتيجي الوحيد لمشكلة الاستدامة يكمن في قيام رواد الأعمال بتأسيس أعمالهم والاعتماد على التجول إلى البيئة لتحقيق الازدهار والبقاء على المدى الطويل (عمري حدة، 2022، صفحة 287). وعليه فإن المقاولاتية الخضراء لها دور فعال على المستوى البعد البيئي للتنمية المستدامة.

والملاحظ أن الكثير من المشروعات المقاولاتية المعاصرة تتطلع أن تحتل الريادة في مجال الأداء البيئي وتحسن سلوكها البيئي وإدماج الاعتبارات البيئية ضمن رؤيتها الاستراتيجية وأولويات سياستها التسييرية من خلال البحث عن سبل لترسيخ ثقافة الصداقة مع محيطها أملا في الظفر بمنزلة متميزة في آدائها والتجاوب مع الاشتراطات البيئية التي تفرضها التشريعات المحلية والدولية ( بن خديجة منصف؛ عبید وهيبة، 2019، صفحة 109). وهنا يمكن أن نذكر جملة من الأعمال المقاولاتية التي تساهم في الحفاظ على البيئة كالبناء الأخضر والكفاءة الطاقوية والشبكات الذكية والتنقل الإيكولوجي والكيمياء الخضراء والرسكلة... الخ (مسيخ أيوب؛ زيرق سوسن، 2021، صفحة 489).

ويكون ذلك من خلال الإنتاج الأنظف والذي من أهم فوائده: استرداد الموارد الطبيعية عوضا عن اتلافها أو إهدارها، الاستعمال العقلاني للمواد الأولية خاصة الطاقة والمياه، زيادة القدرة الإنتاجية وتحسين المنتج والالتزام بالقوانين البيئية ( بن خديجة منصف؛ عبید وهيبة، 2019، صفحة 110).

وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن كفاءة 60 بالمئة من الشركات اليوم تقاس من خلال البرامج الخضراء، و 78 بالمئة منهم تحقق كفاءة في استهلاك الطاقة، ويشير الثلثان إلى مدى توفير الورق، بينما 60 بالمئة يخفضون التكاليف على استهلاك المياه، وبالتالي بشكل عام فإن حوالي 69 بالمئة من الشركات يستكشفون بالفعل اللون الأخضر في مساعيهم المختلفة (عمري حدة، 2022، الصفحات 287-288).

كما امتدت فوائد المقاولاتية الخضراء في هذا الإطار إلى أبعد من ذلك، إلى ما يسمى بالتسويق الأخضر الذي يتمحور حول الالتزام القوي بالمسؤولية البيئية في ممارسة الأنشطة التسويقية بما لا يتعارض مع الأهداف الربحية المنظمة، فهو عملية تطوير وتسعير وترويج منتجات لا تلحق ضررا بالبيئة الطبيعية من خلال إلغاء مفهوم النفايات أو تقليلها برفع كفاءة العمليات الإنتاجية بإنتاج سلع بدون نفايات (بن خديجة منصف؛ عبید وهيبة، 2019، صفحة 110). ومن ذلك مثلا معالجة النفايات السائلة من العمليات التجارية قبل السماح لها بالخروج لضمان نظافة الهواء الأقل تخفيفا في البيئة للمواطنين للاستمتاع بنظارة التنفس في جميع الأوقات (عمري حدة، 2022، صفحة 288).

كذلك يكون التسويق الأخضر من خلال إعادة تشكيل مفهوم المنتج يجعله يعتمد بشكل كبير على مواد خام غير ضارة بالبيئة واستهلاك الحد الأدنى منها وتدوير المنتجات ذاتها بعد انتهاء المستهلك من استخدامها خاصة المعمرة منها لتعود إلى مصنعها في النهاية حيث يمكن تفكيكها وإعادة استخدامها للصناعة مرة أخرى ضمن حلقة مغلقة، أما التغليف فيعتمد على مواد خام صديقة للبيئة وقابلة للتدوير. كل ذلك مع احترام العلاقة بين السعر والتكلفة بأن يعكس سعر المنتج تكلفته الحقيقية أو يكون قريبا منها، وبالتالي سيكون هذا التوجه مربحا على المدى الطويل (بن خديجة منصف؛ عبید وهيبة، 2019، الصفحات 110-111). هذا ما يساعد على بناء ما يسمى بمجتمع المقاول الاجتماعي الأخضر الذي يقوم على إجراء تغييرات في العلاقة بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع نحو نهج مستدام، بحيث يقوم الأفراد بالحفاظ على البيئة وتحسينها وإنشاء استثمارات مربحة مع نشر العدالة العالمية، وبناء هذا المجتمع المتكامل تتشكل معايير لدعم الاستدامة هي أكثر قوة من المعايير البيئية وحتى السلطوية (بوقريط رشيدة؛ سايبى صندرة، 2021، صفحة 12).

### المبحث الثاني: تجربة الجزائر في مجال المقاولاتية الخضراء ورهاناتها

إن قضية حماية البيئة من التلوث وأخطاره المحدقة أصبحت من أهم القضايا المصيرية التي تواجه البشرية لذلك فهي على العموم تستلزم تحمل كل فرد في المجتمع مسؤولية دفع الأذى عن البيئة خصوصا إذا كانوا هؤلاء الأفراد من أصحاب المشاريع إذ يقع عليهم مسؤولية تنفيذ مشاريع مقاولاتية بيئية تهدف لتحقيق التنمية المستدامة. وعلى هذا الأساس بذلت الجزائر كغيرها من الدول في إطار تحولها نحو الاقتصاد الأخضر العديد من الجهود للارتقاء بالعمل المقاولاتي الأخضر وجعله ذو قيمة عالية بالتركيز على البعد البيئي فيه تحقيقا للتنمية المستدامة. لكن بالرغم من تلك الجهود تبقى هناك العديد من التحديات التي تعترضها لا يمكن الاستهانة بها والتي من شأنها أن تؤخر الجزائر عن مواكبة التطورات العالمية في هذا المجال. وعليه ستم دراسة واقع المقاولاتية الخضراء في الجزائر (المطلب الأول) ثم رهانات ومعوقات المقاولاتية الخضراء في الجزائر (المطلب الثاني).

#### المطلب الأول: واقع المقاولاتية الخضراء في الجزائر

هناك العديد من المبادرات التي أطلقتها الجزائر لدعم وترقية وتشجيع المشاريع الخضراء سعيا لتحقيق التنمية المستدامة المحلية خاصة وفيما يلي أهم الجهود التي بذلتها الجزائر في هذا الإطار حيث

نتناول أهم الآليات التي انتهجتها الجزائر لتشجيع المقاولاتية الخضراء (الفرع الأول)، وأهم الأنشطة والفعاليات التي قامت بها الجزائر لتشجيع المقاولاتية الخضراء (الفرع الثاني).

### الفرع الأول: أهم الآليات التي انتهجتها الجزائر لتشجيع المقاولاتية الخضراء

تبنت الجزائر فكرة المقاولاتية الخضراء وحاولت تشجيعها والارتقاء بها تحقيقا للتنمية المستدامة وتنوعت الآليات التي انتهجتها لتشجيع هذا المفهوم الجديد بين آليات قانونية وآليات مؤسسية ومشاريع، وسنبين أهم تلك الآليات فيما يلي:

أولا- مبادرة الانتقال الإيكولوجي: وهو مشروع تباشره وزارة البيئة وهو يحظى بأولوية ومتابعة دقيقة، وذلك سعيا منها لتطوير الاقتصاد الأخضر والمقاولاتية البيئية، هذا ما يساهم في استحداث مناصب شغل وتحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، فحسبما جاء في حصيلة نشاط القطاع خلال سنة 2020، فقد كثفت وزارة البيئة منذ جانفي 2020 نشاطها من أجل ترقية وتطوير الاقتصاد الأخضر دون أن تغفل عن مهامها في مجال التحسيس والتوعية، وذلك بالتنسيق والتعاون مع جميع القطاعات الوزارية الأخرى، والفاعلين في الحقل الجمعي بهدف صناعة مواطن بيئي، وفي هذا السياق سارعت الوزارة لتحسين النصوص القانونية المتعلقة بهذا المجال، خاصة القانون 01/19 المؤرخ في 19/01/2001 والمتعلق بتسيير ومراقبة النفايات وإزالتها (القانون رقم 01/19، المؤرخ في 12/12/2001، 2001)، وكذا استحداث شعب متخصصة في نشاطات الرسكلة والتدوير. ولتشجيع الاقتصاد الأخضر، عرفت سنة 2020 إطلاق برامج تكوينية تتوج بمنح شهادات تأهيل في مجال المهن الخضراء حيث تم تكوين ومرافقة 120 شاب من حملة المشاريع لتجسيد مبتكراتهم على أرض الواقع، فضلا عن توجيه وإرشاد أصحاب المؤسسات الناشئة في ميدان المقاولاتية الخضراء. (معزوز زكية؛ سعود وسيلة، 2022، صفحة 85) هذا ما يدفع بعجلة التنمية المحلية.

ثانيا- الاهتمام بحاملي المشاريع في المجال البيئي: وضعت وزارة البيئة تحت تصرف حاملي المشاريع في مجال البيئة في إطار المؤسسات الناشئة والمصغرة، خلية وزارية لتوجيههم ومرافقتهم من أجل تجسيد مشاريعهم (عمري حدة، 2022، صفحة 289). حيث تستقبلهم هذه الأخيرة لهم مرتين في الشهر وهما الخميس الثاني والأخير من كل شهر لتوجيههم في مجال البيئة، ولبرمجتهم قامت الوزارة باستحداث استثمار خاصة ب "حاملي المشاريع في إطار المؤسسات الناشئة والمصغرة في مجال البيئة"، يتم ملؤها على الموقع الإلكتروني للوزارة، وتشمل المعلومات الخاصة بحامل المشروع، معلومات حول المشروع، وكذا احتياجاته وتطلعاته (معزوز زكية؛ سعود وسيلة، 2022، صفحة 85).

ثالثا- جهود الوكالة الوطنية للنفايات AND: حيث تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 175/02 المؤرخ في 20/05/2002 ووضعت تحت إشراف وزارة البيئة والطاقات المتجددة، وهي مسؤولة في إطار مهمة إخضاع الخدمة العامة عن إعلام ونشر تقنيات الفرز والتجميع والنقل والمعالجة، واستعادة النفايات والتخلص منها، وتشكل قاعدة وثائقية حول إدارة النفايات وضمان نشرها على المجتمعات المحلية وقطاع الأعمال، ومن مهامها: تقديم المساعدات للمجتمعات المحلية في مجال إدارة النفايات؛ بيانات ومعلومات

عن النفايات العملية؛ إنشاء وتحديث بنك بيانات وطني حول النفايات؛ فرز النفايات، جمعها: نقلها، معالجتها والتخلص منها؛ تنفيذ وتشغيل نظام EcoJem لاستعادة نفايات التغليف العامة واستعمالها (عمري حدة، 2022، صفحة 289).

رابعا- تجربة مشروع الجزائر البيضاء: تطبيقا لبرنامج رئيس الجمهورية الهادف إلى تحسين بيئة المواطن الجزائري، نتيجة للمشاكل المتعلقة بنقص النظافة ووجود الأوساخ والتي أضحت تشكل ظاهرة مقلقة في الأوساط الحضرية وشبه الحضرية عبر ربوع الوطن، حيث أصبحت بعض البلديات تواجه صعوبة في هذا المجال وتتخلى أكثر فأكثر عن واجب تنظيف المحيط والنفايات المنزلية تم إبرام اتفاقية بين وزارة تهيئة الإقليم والبيئة ووزارة التشغيل والتضامن الوطني في جوان 2005، نتج عنها ميلاد مشروع "الجزائر البيضاء" (بن خديجة منصف؛ عبيد وهيبة، 2019، صفحة 113).

ويكتسي هذا المشروع أهمية بالغة على الصعيد البيئي والاقتصادي والاجتماعي تتمثل في: استحداث مؤسسات مصغرة تضامنية لتنظيف الأحياء وصيانة المساحات الخضراء؛ تحسين نوعية الحياة بمكافحة التلوث البيئي، وتطوير المساحات الخضراء ومساحات الترفيه، حماية المواطن من الأمراض الناتجة عن تدهور الوسط المعيشي بتوفير محيط صحي ونظيف؛ نشر الثقافة البيئية في أوساط المواطنين وتنمية روح المواطنة الإيكولوجية لديهم؛ تنظيف الأحياء عن طريق جمع ونقل النفايات المنزلية؛ الإدماج الاجتماعي والمهني للشباب بدون عمل (الشغل الأخضر)، وكذا خلق نشاطات مدرة للأرباح لفائدة هؤلاء الشباب وهو ما يعني تخفيض معدلات البطالة؛ تحسين الدخل الفردي للمواطنين ومن ثم في القدرة الشرائية مما يؤثر إيجابا على الدخل الوطني؛ مساهمة عملية الرسكلة للمواد القابلة للتثمين، في التقليل من كمية النفايات التي يتم إخلؤها نحو المزابيل وبالتالي تخفيض التلوث الجمالي للمناظر الطبيعية ومختلف الانبعاثات والغازات السامة المنبعثة منها، كما أن إعادة استغلال هذه المواد سيؤدي إلى اقتصاد لأبأس به في المواد الأولية (بن خديجة منصف؛ عبيد وهيبة، 2019، صفحة 113).

خامسا- إطلاق أول حاضنة للمقاولاتية الخضراء: قامت الجزائر في جوان من سنة 2021 بإطلاق أول حاضنة للمقاولاتية الخضراء AGI بالعاصمة، وذلك لإنشاء اقتصاد أخضر تراعى فيه البيئة والتنمية المستدامة، وذلك من أجل الارتقاء بالعمل الجماعي إلى عمل مقاولاتي مؤسساتي يساهم في خلق الثروة وامتصاص البطالة.

وتعتبر حاضنات الأعمال الخضراء آلية مبتكرة ذات فعالية للارتقاء بالمشروعات والمؤسسات في المجال البيئي، وذلك لتقديمها لمنظومة ونموذج متكامل من الخدمات التي تهدف إلى احتضان ودعم وتنمية المؤسسات الناشئة من أجل الابتعاد عن الانهيار والفسل والرتقي برؤيتها في مجال حماية البيئة، والمحافظة على الموارد وإيجاد حلول للمشاكل البيئية الحالية، وتساهم في نشر التفكير المقاولاتي المستدام، الذي يعتبر آلية جديدة للنهوض بالمؤسسات الصغيرة التي تلتزم بأبعاد التنمية المستدامة وبالأخص البعد البيئي (معزوز زكية؛ سعود وسيلة، 2022، صفحة 86).

وهذه الحاضنة تابعة للجمعية الوطنية للعمل التطوعي التي تأسست في 2013، هذه الأخيرة التي تعتبر عضوا مراقبا في الصندوق الأخضر للمناخ في كوريا الجنوبية، وعضوا بالمكتب العربي للعمل التطوعي، وعضوا في الصندوق الأخضر للبيئة بأمريكا، وباعتبار شركة مخ للتدريب والتكوين الشريك الرسمي للجمعية، فإن الحاضنة تستفيد من الخبرات التدريبية والتكوينية العربية والعالمية والمحلية للمدربين في المجال الأخضر. وتهتم الحاضنة بالعمل على مرافقة الشباب الحامل للمشاريع الصديقة للبيئة وتوجههم بالنسبة للإجراءات الإدارية وكذلك فيما يتعلق بكل الجوانب الفنية التي تخص مشاريعهم وذلك من خلال: جمع كل الفاعلين في المجال الأخضر (إدارات، ومؤسسات خاصة وعامة، خبراء ومختصين)، احتضان المشاريع الخضراء، تعزيز البحث التكنولوجي في المجال الأخضر، تقديم دورات تدريبية وتكوينية في مجال العمل الأخضر بالتعاون مع شركة مخ (عمري حدة، 2022، الصفحات 289-290).

وكان المعول عليه أن يصاحب إنشاء هذه الحاضنة إطلاق العديد من المشاريع في المجالات البيئية الطبيعية ذات القيمة العالية، والتي تراعي المجال الاقتصادي والاجتماعي، لا سيما فروع التنوع البيولوجي التي تساهم في خلق مناصب شغل وتحقيق تنمية وطنية شاملة (معزوز زكية؛ سعود وسيلة، 2022، الصفحات 84-85).

وفعلا قدمت الحاضنة تكوينا لأكثر من 200 ألف شاب ومرافقتهم في الدخول إلى مجال المقاولاتية الخضراء، أما عن المشاريع الخضراء التي احتضنتها الحاضنة فهي ضمن المجالات التالية: رسكلة النفايات (تدوير النفايات)؛ استخلاص الزيوت الطبيعية؛ تقطير التين الشوكي واستخلاص زيوتها والتي تصنف من أعلى الزيوت في العالم وهو نشاط رائج في منطقة الشرق الجزائري (عمري حدة، 2022، صفحة 290).

#### الفرع الثاني: أهم الأنشطة والفعاليات التي قامت بها الجزائر لتشجيع المقاولاتية الخضراء

وفي هذا الإطار قامت الجزائر من خلال وزاراتها المختلفة بعدة أنشطة وفعاليات محاولة من خلالها نشر مفهوم المقاولاتية الخضراء في إطار التحول نحو الاقتصاد الأخضر تحقيقا للتنمية المستدامة وتشجيع المقاولين على إحترام البعد البيئي في مقاولاتهم وجعلها صديقة للبيئة، ما يجعل منهم مقاولين خضر يساهمون في تحقيق التنمية المستدامة.

حيث أوضحت وزيرة البيئة والطاقات المتجددة في لقاء حول دور المجتمع المدني في انتقال الجزائر نحو الاقتصاد الأخضر بحضور رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي في الجزائر وإطارات مختلف الدوائر الوزارية وممثلي جمعيات حماية البيئة والمجتمع المدني، أن تنفيذ مختلف الأنشطة البيئية والبرامج المتعلقة بحماية البيئة تتطلب تجنيد غلاف مالي من طرف الدولة بأكثر من 2 مليار دولار من خلال 1200 مشروع، وأشارت على وجه الخصوص إلى البرنامج المدمج لتسيير النفايات المنزلية والمخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة وأنشطة حماية الساحل والتربة والتنوع البيولوجي وأنشطة مكافحة التغيرات المناخية، وأشارت أن هذا المجال مريح مئة بالمئة. وشمل اللقاء ورشات من بينها ورشة تحت عنوان "المقاولون الخضر" ومبادرات الاقتصاد المبتكر في المجتمع المدني: عامل تغيير نحو "الاقتصاد الأخضر" في الجزائر،

ركزت على إقامة اقتصاد أخضر في الجزائر في إطار برنامج سويتش ميدي وهو مبادرة من الاتحاد الأوروبي تدعم مختلف الأطراف الفاعلة بهدف تعزيز الابتكارات الاجتماعية والإيكولوجية لصالح دول الضفة الجنوبية للمتوسط، ويهدف البرنامج الذي أقيم في الجزائر للفترة 2014-2018 إلى دفع المبادرات المقاولاتية المستدامة من خلال مشاريع نموذجية (بوقريط رشيدة؛ سايبى صندرة، 2021، صفحة 19).

كما تجدر الإشارة إلى أن وزارة البيئة تنظم بمناسبة اليوم العالمي للبيئة المصادف للخامس من شهر جويلية من كل سنة عدة نشاطات توعوية وإعلامية تخص المجال البيئي على مستوى جميع مؤسساتها تحت الوصاية عبر الوطن بما في ذلك دور البيئة، كما تم إمضاء اتفاقيات شراكة مع جامعات ونوادي رياضية وهيئات ولائية وتنظيم ملتقيات وطنية حول دور الشباب كرواد الأعمال الخضراء في التنمية المستدامة وكذا معارض بيئية مفتوحة وحملات تنظيف الشواطئ والموانئ بهدف تطهيرها من النفايات (عمري حدة، 2022، الصفحات 290-291).

أما مصالح الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة فنظمت بتاريخ 2022/07/24، ورشة تكوينية في مجال تنمية المقاولاتية الخضراء تجسيدا لاستراتيجية القطاع في مجال تنمية المقاولاتية الخضراء والمساهمة في التنمية المستدامة؛ كما أن البرنامج الوطني "مخيم التميز السنوي" الذي يهدف إلى ترقية وتطوير واحتضان الشباب المبدع والمبتكر من أصحاب المؤسسات الناشئة والمقاولات وحاملي المشاريع في الجزائر والذي كانت بدايته في 2017 اهتم بالعمل الأخضر والمجال المقاولاتي؛ كما نظمت وكالة النفايات الوطنية بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD في الجزائر أسبوع ريادة الأعمال الخضراء حيث انعقد في سبتمبر 2022 وتضمن الأسبوع عددا من الورشات متكونة من القطاعات الفاعلة وتم التوصل إلى توصيات بشأن تطوير المقاولاتية الخضراء وتفعيلها (عمري حدة، 2022، الصفحات 291-292).

كما نظمت وزارة الصناعة بالتعاون مع الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة الطبعة الخامسة للصالون الدولي لاسترجاع وتثمين النفايات في 11-14 أكتوبر 2021 تحت شعار "الاقتصاد الدائري: نموذج نحو الريادة" وكان هدفه الأساسي تشجيع الشباب على خوض غمار المقاولاتية في مجال إعادة رسكلة النفايات والاستثمار فيها عن طريق عرض مختلف تجارب الشركات التي نجحت في هذا المجال. ولقد شارك في هذا الصالون المركز الوطني للسجل التجاري الذي أكد أنه أصبح بإمكان الشباب الذي يريد القيام بنشاط تجاري متعلق بالمجال البيئي وإعادة رسكلة النفايات أن "يتحصل فورا على السجل التجاري" بمجرد أن يدفع نسخة من بطاقة التعريف الوطنية، كما شاركت عدة هيئات ومصالح من شأنها تسهيل مهمة الشباب على إنشاء مؤسسات لإعادة تدوير النفايات على غرار مؤسسة ناتكوم التي قامت بعمل تحسيبي متعلق بالفرز الانتقائي للنفايات. وبالتالي فإن نشاطات الاقتصاد الدائري أحد روافد العمل الأخضر، والذي وجدت فيه المقاولاتية الخضراء مجالا خصبا للاستثمار وسوقا فتية وواسعة من حيث المساحة وعليه تكون الجزائر سوقا جذابة لمثل هذا النوع من المقاولاتية الخضراء (عمري حدة، 2022، الصفحات 292-293).



## المطلب الثاني: رهانات وعوائق المقاولاتية الخضراء

هناك العديد من التحديات والمعوقات والعقبات التي تمنع من إنشاء المشاريع المقاولاتية الخضراء أو تحد من نشاطها وتضعف مردوديتها.

وفي إطار المخطط الوطني للتنوع الاقتصادي، تحاول الجزائر إدارة ظهرها للاقتصاد الريعي والاتجاه نحو اقتصاد أخضر مستدام، وعليه فقد تم إجراء دراسة في الجزائر من قبل الأطراف الفاعلة في مجال ريادة الأعمال الخضراء في أكتوبر 2018، بمقابلة 20 طرفا فاعلا لتحديد أهم نقاط القوة ونقاط الضعف التي تواجه توسيع نطاق برنامج ريادة الأعمال الخضراء في الجزائر، وفي إطار برنامج SWITCHMED الذي تم تنفيذه من طرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ONUDI) بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومخطط العمل للمتوسط، (PNUE/PAM)- فقد تم تصنيف الرهانات والعوائق إلى رهانات مؤسسية قانونية، ورهانات مالية واقتصادية، ورهانات تقنية (قمري زينة؛ بوالشعور شريفة، 2021، صفحة 696). وعليه سنتناول الرهانات والعوائق المؤسسية القانونية (الفرع الأول)، والرهانات والعوائق المالية والاقتصادية والتقنية (الفرع الثاني)

### الفرع الأول: الرهانات والعوائق المؤسسية القانونية

وتتمثل هذه العوائق فيما يلي:

- عدم وجد تناسق بين المؤسسات والبرامج والأدوات التشريعية المختلفة التي تتناول المواضيع المرتبطة بالاقتصاد الأخضر؛
- عدم تصنيف المهن الخضراء ضمن مهن القانون التجاري تحت تسمية "ريادة الأعمال الخضراء"؛ - أي غياب إطار قانوني خاص بها يراعي خصوصياتها وبالتالي يميزها عن غيرها ويمنحها الأفضلية والسهولة للنهوض بها.
- عدم وجود علامات جودة للمنتجات والخدمات الخضراء لمساعدة ريادة الأعمال الخضراء على الحصول على حصة مستدامة في السوق؛
- تعقيد وطول الإجراءات الإدارية للحصول على الموافقات والتصاريح اللازمة لأصحاب المشاريع الخضراء مما قد يؤدي بهم إلى العدول عن مشروعهم، بالإضافة إلى الإجراءات المعقدة لإنشاء الجمعيات وتشغيلها (قمري زينة؛ بوالشعور شريفة، 2021، صفحة 697). (بيروقراطية فادحة)
- الإدارة العشوائية كون أن من يدير المشروع هو مالكة، وأغلبتهم لا يحوزون على المؤهلات والخبرة اللازمة للإدارة الرشيدة لمشاريعهم كما أن أغلبهم يتخذون قرارات ارتجالية دون أدنى دراسة أو استشارة إضافة إلى أن جل هذه المؤسسات يفتقر لتنظيم إداري محكم تسيير وفقه هذه المشاريع (بوعافية بوبكر، 2021/2022، صفحة 48).

### الفرع الثاني: الرهانات والعوائق المالية والاقتصادية والتقنية

وعليه سنتناول الرهانات المالية والاقتصادية (أولاً)، والرهانات التقنية (ثانياً) كما يلي:  
**أولاً: الرهانات المالية والاقتصادية:**

- مشكلة التمويل تعتبر من أهم الرهانات والعوائق التي تواجه رواد الأعمال الخضراء في ظل قلة رأس المال المخصص في الجزائر لتمويل المشاريع المبتكرة.
- صعوبة وصول المنتجات الخضراء (مادية كانت أو خدمية) للأسواق الداخلية والخارجية على حد سواء (عمري حدة، 2022، صفحة 294).
- المنافسة المتزايدة في سوق يسعى فيه الجميع لكسب رضا الزبائن المنخفضي الولاء للمنتجات الخضراء، إذ أن هؤلاء يمكنهم التخلي عن ريادة الأعمال الخضراء بسهولة لصالح شركة أخرى تقدم إجراءات أكبر (قمري زينة؛ بوالشعور شريفة، 2021، صفحة 697). فلا تزال أولوياتهم بعيدة عن المصلحة البيئية والاجتماعية العامة.
- نقص الوعي البيئي خاصة لدى الزبائن وهو ما يشكل صعوبة في التسويق وصعوبة أكبر في مواجهة المنافسين؛
- صعوبة تقييم القيمة السوقية للاقتصاد الأخضر ونقص المعلومات عن مساهمة الاقتصاد الأخضر في التنمية المستدامة (عمري حدة، 2022، صفحة 294).
- ارتفاع التكاليف مقابل صغر حجم المقاولاتية الخضراء، فهي تصنف ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذلك فإن العامل المالي يعتبر من أهم التحديات والعوائق التي تقف في وجه المقاولات الخضراء. خصوصاً ما تعلق بارتفاع الإيجارات التي تشكل التحدي الأكبر لرواد الأعمال الخضراء حتى تنطلق.

#### ثانياً: الرهانات والعوائق التقنية

- نقص المعدات والتقنيات اللازمة للاستفادة من جميع قطاعات الاقتصاد الأخضر؛
- الخوف من الفشل يعيق العديد من المبادرات الريادية (قمري زينة؛ بوالشعور شريفة، 2021، صفحة 698).
- الاختيار العشوائي غير المدروس يؤدي إلى فشل المشروع، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على المكان المناسب لمزاولة النشاط وكذا مدى توفر المواد الأولية اللازمة للعملية الإنتاج خاصة بالنسبة للمشاريع الصناعية التي تعتمد على مواد أولية مستوردة دون نسيان متطلبات عمليات الإنتاج الأساسية من طاقة وماء واتصالات وغيرها والافتقار لليد العاملة المؤهلة والمدربة القادرة على استخدام الطرق الحديثة في الإنتاج والتكنولوجيات المتطورة (بوعافية بوبكر، 2021/2022، الصفحات 48-49).

- عدم توافر معلومات كافية عن الآثار البيئية للأنشطة الاقتصادية ومساهمة الاقتصاد الأخضر في الاستدامة (قمري زينة؛ بوالشعور شريفة، 2021، صفحة 698). وعدم توافر المعلومات وصعوبة الحصول عليها سيصعب من عملية اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب، كما أن هذا سينفر المستثمرين من مباشرة نشاطهم في بيئة مجهولة المعالم ويجعلهم غير قادرين على الإطلاع على ما يهمهم (بوعافية بوبكر، 2021/2022، صفحة 49).

## الخاتمة:

سعت الدولة الجزائرية كغيرها من الدول لتبني سياسات الاقتصاد الأخضر تحقيقا للتنمية المستدامة، وتعتبر المقاولاتية الخضراء من أهم السبل لتحقيق ذلك، كونها تتميز بدور محوري فعال في حماية البيئة والحفاظ على مواردها من خلال الأفكار الخضراء التي تحملها بحماية البيئة من كل مظاهر التلوث وانبعاث الغازات والوصول إلى أدنى حد من النفايات، لذلك اتجهت الجزائر لدعم أصحاب المشاريع والشركات الخضراء من خلال تقديم التسهيلات لهم لتشجيع المنتجات الإيكولوجية الصديقة للبيئة متخذة من المقاولاتية الخضراء ركيزة أساسية في إستراتيجيتها للتحويل نحو الاقتصاد الأخضر كخطوات صادقة منها لانتهاج درب التنمية المستدامة والمحلية. ورغم الجهود التي كرسها الجزائر لدعم المقاولاتية الخضراء سواء على مستوى السلطة أو الأفراد إلا أن هذه الجهود مازالت في البداية ولا يزال الطريق أمامها طويلا ومجهوداتها لا تزال تفتقر إلى الفاعلية وذلك لوجود العديد من العوائق والتحديات التي تقف عائقا أمام تجسيد هذه المشاريع الخضراء هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن تلك الجهود غير مشغلة بشكل صحيح مقارنة بالإمكانيات التي تملكها الجزائر سواء طبيعية أو بشرية والتي تتيح لها النجاح في هذا المجال وعليه فإن أهم توصيات يمكن اقتراحها في هذا الإطار:

- وضع منظومة قانونية خاصة بالمقاولاتية الخضراء وتصنيفها ضمن مهن القانون التجاري بزيادة الأعمال الخضراء.

- الاهتمام بنشر روح المقاولاتية الخضراء لدى الشباب خاصة ونشر روح الإبداع والابتكار لديهم في هذا المجال لإنشاء مشروعاتهم، والاهتمام بالهيئات التي تؤثر على هذه الفئة وعلى مجال المقاولاتية الخضراء كمراكز البحث والإعلام والجامعات، وجعل تركيزها الأكبر على التعريف بمجال المقاولاتية الخضراء ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، وتكوين الشباب في هذا المجال هذا ما يدعم خلق التوجه المقاولاتي الأخضر لديهم من جهة ومن جهة أخرى يدعم توجيههم نحو إنشاء مشاريع خضراء منتجة ولها قيمة مضافة.

- إنشاء مؤسسات متخصصة تمنح قروضا لإنشاء المشاريع الخضراء وذلك لتوفير التمويل اللازم لها، وتبسيط الإجراءات الإدارية للحصول عليها.

- القضاء على أوجه البيروقراطية في الإدارات للحصول على الموافقات والتصريحات اللازمة لرواد الأعمال الأخضر، بتفعيل آليات الرقابة والتفتيش المستمر، لأن البيروقراطية الإدارية تعتبر من أكبر المعوقات التي تعرقل نجاح هذه المشاريع الخضراء.
- سن قوانين ردعية ضد رواد المشاريع الذين لا يراعون الاعتبارات البيئية في نشاطاتهم، خاصة بالنسبة لتلك التي تُظهر أن توجهها الأخضر كسبيل للدعاية واستقطاب العملاء والمستهلكين إليها، ولكن في الواقع نجد أنها تلحق أضراراً بليغة بالبيئة.

#### قائمة المراجع:

#### أولاً- المراجع العربية:

- الأمر 58-75 يتضمن القانون المدني المعدل والمتمم .
- القانون رقم 19/01، المؤرخ في 12/12/2001 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها.
- بن خديجة منصف؛ عبيد وهيبة. (ديسمبر، 2019). المشاريع المقاولاتية البيئية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة -عرض تجارب دولية ووطنية ناجحة-. (المركز الجامعي ميله، المحرر) *مجلة اقتصاد المال والأعمال* ، 3 (4) (عدد خاص))، الصفحات 101-117.
- براهيمي صباح. (27، 12، 2020). المقاولاتية: من تحمل المسؤولية البيئية إلى المقاولاتية الخضراء. (Spatial and Entrepreneurial development studies laboratory، المحرر) *Journal of Economic Growth and Entrepreneurship JEGE* (مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية) ، 5 (1)، الصفحات 85-99.
- بوعافية بوبكر. (2021/2022). المقاولاتية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المحلية -دراسة حالة المؤسسات المنجزة في الغرب الجزائري-. أطروحة دكتوراه ، 2-5. سيدي بلعباس، جامعة جيلالي اليابس- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- بوقريط رشيدة؛ سايبى صندرة، (2021). جانفي. (دور المقاولاتية الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر. ملتقى وطني بعنوان: المقاولاتية في الاقتصاد الأخضر: أي آلية لضمان التنمية المستدامة. قسنطينة، جامعة قسنطينة، الجزائر.
- عمري حدة، (2022). ديسمبر. (28) المقاولاتية الخضراء في الجزائر بين الواقع والتحديات). ج. بسكرة (Éd.)، *مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال* . 277-297، pp. (02)
- قمري زينة؛ بوالشعور شريفة. (31، 12، 2021). تحديات ريادة الأعمال الخضراء في الجزائر). ج. أ. البواقي (Éd.)، *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية* . 689-702، pp. (2)، 8

- مسيخ أيوب؛ زيرق سوسن, (2021). ديسمبر. (31 دور المشاريع المقاولاتية في تحقيق التنمية المستدامة "الإشارة إلى الشركة الناشئة"). "ECOALF ج. ا. بالوادي (Éd.), مجلة /المنهل الاقتصادي (3), 4, pp. 483-496.
- معزوز زكية؛ سعود وسيلة, (2022). جانفي. (12 حاضنات المقاولات الخضراء "عرض تجربة حاضنات المقاولاتية الخضراء الدولية Greenpreneurs مع الإشارة إلى تجربة الجزائر (i. i. laboratoire de recherche sur l'écono, Éd.) Revue d'études sur les institutions et le développement (دراسات حول المؤسسات والتنمية. 77-93, pp. (8), 7 )

#### ثانيا- المراجع الأجنبية:

- GovernovaTatiana. (2015). nature and characteristics of green enterprenrurship. (B. F. Natural Resources Economy Department, Éd.) *Trakia Journal of sciences* , 13 (2).